

# تقارير

سنة على الحراك السلمي الجزائري:  
جدلية المؤسسية والقطيعة بعد وصول تبون قصر المرادية





إلى أين تسير الجزائر بعد مرور سنة على الحراك الشعبي. (رويترز)

بمرور سنة على انطلاق الحراك السياسي في الجزائر، والذي يوافق 22 فبراير/شباط 2019، تستقبل الجزائر الموعد مع رئيس جديد تطلّ أقدامه قصر المرادية بعد انتخابات رئاسية أجريت بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2019. وقد عرفت الانتخابات لغطاً كبيراً بسبب ما رافقها من اعتراضات من الحراك السياسي، وبسبب ما ميز الحملة الانتخابية من رتابة افتقدت لكل أنواع التسويق السياسي والدعايات الإعلانية التي عرفتها الجزائر خلال مواعيد سابقة.

ما هي ملامح المشهد السياسي المستقبلي الذي ستعرفه الجزائر وسيشهد النظام السياسي؟ وما تحديات المشهد السياسي؟ هل ستعيش الجزائر تحولاً في طبيعة النظام السياسي بشكل يؤثر على بنيته وآليات صنع القرار وسط مصالح متشابكة طبعت المشهد خلال عقود تفاعلت فيها أوليغارشيا المال الفاسد مع المصالح السياسية والمواقع الانتخابية بشكل قضى على جودة الحياة السياسية التشريعية وحولها إلى سوق سياسية كبيرة تعشش فيها العصابات التي حولت الدولة الجزائرية إلى شبكات من الحركات المافيووية؟ هل يستطيع الرئيس تبون، وهو الذي تعايش لعقود مع شبكات الدولة العميقة وعرف مداخلها ومخارجها، أن يتخلص من عباءة المناخ السياسي الذي جثم على صدور الجزائريين لعقود طويلة؟ هل إعادة بناء الدستور عملية عميقة وصادقة أم مجرد إعادة ترتيب للمشهد السياسي الانتخابي؟ ثم لماذا الحديث الدائم عن مسألة أخلة السياسة؟

إن الحديث عن استمرارية واستقرار المؤسسات عملية مهمة ستشكّل ملامح النظام السياسي في المستقبل(1)، كما أن بناء الدستور في المرحلة الحرجة الحالية هي عملية بناء دستوري مستقر يستمر إلى ما بعد تبون وهي حالة الدساتير الديمقراطية(2). بالإضافة إلى أن أحد العناصر المهمة والمطمئنة في بناء المؤسسات في المرحلة الانتقالية التي تتجاوز أكثر من عشر سنوات من حكم القوى غير الدستورية هو استمرار مكافحة الفساد وإعادة صياغة قانون حقيقي لمكافحة الفساد(3).

## في أجواء الانتخابات وترتيب المشهد

مع اقتراب انتهاء سنة 2018، كانت الترتيبات النهائية لمشهد العهدة الخامسة قد انتهت فقد تم استدعاء الهيئة الانتخابية والتي كانت مبرمجة بتاريخ أبريل/نيسان 2019.

لقد تجمعت أحزاب التحالف الرئاسي معلنةً -رفقة المنظمات الجماهيرية- دعمها المطلق للمسرحية منطلقاً في حملة تخوين امتزجت فيها لغة التشكيك لكل رافض لخطاب الاستمرارية.

وانبرت جموع الأحزاب الطفيلية وحركات المجتمع المدني المعزولة اجتماعياً في جوقة موسيقية سمجة عقب ما سُمي بمهزلة تجمع القاعة البيضاوية، الذي وافق تاريخ 9 فبراير/شباط 2019، والذي ضم عشرات الآلاف من المرشحين الذي قاموا في مشهد تراجيدي بتكريم إطار ضخم يحمل صورة بوتفليقة يقودهم في ذلك وزراء ونواب في البرلمان بغرفتيه في مشهد مكتظ لم يجد فيه حتى الراغب في التطييل مكاناً وسط هذه الأجواء. وعلى مدار أكثر من أربع سنوات كانت الغالبية العظمى من الشعب تنفق إلى سماع خطاب من رئيس جمهورية اختطفت قراراته قوى غير دستورية أضحت تسمى في الضمير الجمعي الجزائري "العصابة". كانت الجموع من الشبان الذين بلغوا العشرين سنة ودفنوا من باب الثلاثين يلمون بأن يسمعون صوت رئيسهم يخاطبهم وهم الذين لم يسمعه منذ ما يُعرف بخطاب القسم عند ترسيم نتيجة الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 عند أداء اليمين الدستورية أو ربما شاهدوه في صور تليفزيونية مركبة بطريقة ملفقة وغير مقنعة للمشاهد الجزائري.

كان أقصى طموح للجزائريين في هذه اللحظات التاريخية أن يسمعون لرئيسهم يخاطبهم صوتاً وصورة وليس بلغة الفاكسات والبيانات التليفزيونية المطولة. رئيس يقابل كبار الشخصيات العالمية مثل ميركل وماكرون ويرفض استقبال شخصيات وطنية أو أن يخاطب جموع شعبه. لقد كانوا يُحكمون من طرف رئيس يفتخر في جلساته الخاصة عندما كان في أوج قوته بكونه لم تطأ أقدامه أرضية برلمانٍ هو من أشرف على تعبئته بشخص وكيانات سياسية تنتمي إلى كل شيء إلا عالم السياسة. نواب استطاع أغلبهم أن يشتري مقعده في البرلمان بالمال الفاسد وشيوخ يتباهون بعلاقاتهم برجال أعمال فاسدين تربطهم صلات وطيدة بمستشار الرئيس، شقيقه الأصغر، السعيد بوتفليقة.

لقد أحسن الباحث، فنشيزو روجيرو vincenzo roggiro، في دراسته عن "المافيات كمثلثات للحكومة" (4) عندما وصف الدولة التي تتحالف فيها أوليغارشيا المال بالسياسة بالدولة المافيوية المجرمة، وهي حالة النظام السياسي الذي بناه بوتفليقة خصوصاً في العقد الأخير. حالة مركبة جمعت في بنيتها بين مفهوم النظام ومفهوم السلطة والدولة بشكل عسبوي متشابك. لقد استطاع بوتفليقة في العقد الأول من حكمه أن يظهر بصفة المخلص وباني الاستقرار ومرمّم الانكسارات التي عرفتها الجزائر خلال عشرية سوداء من الاقتتال الدموي لكن العبث الذي ألحقه بالدستور وبالوسط السياسي نشر حالة عميقة من ظاهرة عدم التسييس والتميع والتسطيح لكل أنواع العمل الحزبي والسياسي والانتخابي.

لم يكن سقف توقعات الجزائريين مرتفعاً فقد رضوا بالهمّ لكن هذا الأخير لم يرض بهم، كما يقال في الأدبيات الشعبية. كان بالإمكان أن يرتضوا أية شخصية مقربة من النظام بديلاً لبوتفليقة وتسير الأمور على هوى مستشار الرئيس وشقيقه الأصغر والمتحكم في مقاليد الدولة وبسلاسة لكن الفساد عندما يجتمع بالاستبداد ينتج حالة استغناء مركب للذكاء الجماعي الجزائري وهي حالة تعجّل لاحقاً بنهاية النظام المفسد السائد وهو ما وقع وبشكل متسارع.

لقد أحسّ الجزائريون بطعناتٍ متواصلة تمس كرامتهم المهذورة التي سعوا إلى ترميمها عبر تسويق مفردات السلم الاجتماعي والمصالحة الوطنية لكن إصرار النظام على الدفع بخيار رئيس مشلول ومُقعّد وفاقد للأهلية أصابت كرامه ومشاعر الجزائريين في مقتل.

وهكذا هي حالة الثورات التي تجتمع فيها التناقضات؛ لقد كان موعد 22 فبراير/شباط تاريخياً مفصلياً تعاملت معه الدولة العميقة بشقيها، المدني والأمني، بتعاقب تام لكن الأمر تراكم وتدرج ككرة ثلج عملاقة فالعمود الفقري لهذا الحراك السلمي كان الشباب الذي لم يعرف في حياته سوى رئيس أوحد نصف فترة حكمه مرّت في صمت وفساد مع بروز لوبيات المال المتحالف مع الإدارة العمومية لولاية الجمهورية ووزراء لم يكن يعينهم سوى تلميع صورتهم والتسويق لقياداتهم والتحالف مع رجال الأعمال في الولايات الـ48 المكوّنة للجمهورية الجزائرية.

ومع مرور سنة على الحراك السلمي وجلس الرئيس عبد المجيد تبون على كرسي قصر المرادية، كان الحراك قد استكمل إسقاط جميع الباءات بدءاً من الطيب بلعيز، رئيس المجلس الدستوري، وبوشارب معاذ، الرئيس غير الشرعي للبرلمان، وبدوي نور الدين، الوزير الأول ووزير الداخلية الأسبق الذي أضحى الوزير الذي تُنسب له جميع عمليات التزوير السابقة، وصولاً إلى بن صالح عبد القادر، رئيس الدولة الذي مكث في منصب رئيس مجلس الأمة لمدة 18 سنة وعاش كل مراحل بوتفليقة وأمسك تسيير الدولة في مرحلة انتقالية عويصة!

بقدر ما كان الاستغناء يحكم صانع القرار تجاه ما يجري في الجزائر كانت ماكينة الإعلام الترويجي ماضية في الاستعداد للعهد الخامس؛ فقد جاءت رسالة بوتفليقة، التي نُشرت بتاريخ 10 فبراير/شباط 2019، عبر جميع وسائل الإعلام بما فيها التلفزة الوطنية والإذاعة، والتي قطع بوتفليقة فيها الهواجس والتشويق بإعلان ترشحه رسمياً للانتخابات المقبلة، وهو ما جند الجرائد الوطنية لتخوين وتشبيه كل من ستسول له نفسه بالترشح بأرانب السباق وهوأة السياسة في لهجة إعلامية استعلائية لتفريق خصوم بوتفليقة وربما ترويعهم.

كانت الصفة السلمية للتحرك الجزائري في كل جمعة هي المطالبة بدولة العدل والقانون والحريات، ووجد الحراك تحالفاً تكاملياً مع مؤسسة الجيش بقيادة قائد الأركان، المرحوم أحمد قائد صالح، الذي أكد في خطابات متعددة أن الجيش سيكون الضامن لمطالب الحراك. وباستثناء الخطاب الأول، جاءت جميع خطابات القائد معرّزة للخيار الدستوري وضرورة إجراء الانتخابات والابتعاد كلية عن منطق الخيار الانتقالي باعتبار أنه لا تحكمه أجندة دستورية واضحة ودقيقة. ورغم حجم الانتقاد تمت الانتخابات وتحت ضمانات أمنية ومرافقة عسكرية لصيقة وواثقة.

لقد أسهمت ديناميكية التدافع بين دور المؤسسة العسكرية ودور الشارع في غلبة الاتجاه الأثقل في العملية بتبني المقاربة الدستورية المغلفة بالطابع السياسي؛ إذ تم تشكيل لجنة الحوار والوساطة ليكون من أهم مخرجاتها إعلان القانون العضوي للسلطة الوطنية للانتخابات التي يُعهد إليها بالإشراف على العملية زيادة على تعديل قانون الانتخابات وصولاً إلى استدعاء الهيئة الناخبة. وعليه، تمت الانتخابات وفق رؤية قائد الأركان الراحل، قائد صالح، الذي أصرّ على ضرورة انتخاب رئيس جديد قبل نهاية 2019 وهو ما تم؛ إذ جرت الانتخابات الرئاسية بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2019 وسط مناكفات كبيرة بين مختلف الفاعلين السياسيين وبعد ترشح خمسة مترشحين، هم: عبد المجيد تبون، المترشح الحر، وهو الرئيس المنتخب، وعلي بن فليس، رئيس حزب طلائع الحريات، الذي استقال لاحقاً بعد هزيمته في الانتخابات لثلاث مرات على التوالي وبعد تجربة مريرة، وبلعيد عبد العزيز، رئيس حزب المستقبل، ورئيس حركة البناء، عبد القادر بن قرينة، الحزب المحسوب على الاتجاه الإسلامي والخارج من عباءة حركة حماس الإخوانية، وعز الدين ميهوبي، وزير الثقافة الأسبق والأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي ينتمي إليه كل من رئيس الدولة، بن عبد القادر، وأحمد أويحيى، الوزير الأول السابق الذي يقبع بالسجن رفقة عدد من رؤساء التشكيلات السياسية المحسوبة على التحالف الرئاسي.

## عشرة أشهر من الحراك وانتخابات رئاسية بدون توقعات للفائز

تجددت قوى وأطراف دولية للتشكيك في المسعى الانتخابي الجزائري وفي نية السلطة الرسمية للانتقال الديمقراطي. وفي ذات الوقت، كانت أطراف الحراك في أغلبها تُجمع على ضرورة المرور إلى مرحلة انتقالية وتأجيل الانتخابات على اعتبار أن العملية الانتخابية تُجرى في ظرف غير ملائم فأغلب ولاة الجمهورية الذين مارسوا التزوير ظلوا قابعين في مناصبهم أو تم تدويرهم إلى ولايات أخرى.

غير أن الخطابات الأخيرة للراحل، قائد صالح، حملت رسائل قوية وشديدة اللهجة تشدّد على العقوبات الصارمة تجاه من تخول له نفسه إعاقة إجراء العملية الانتخابية.

ولأول مرة لم نلاحظ حضور مراقبين دوليين وإقليميين للانتخابات من الذين كانوا يديجون المشاهد السياسية الانتخابية السابقة في شكل كاريكاتوري فحج. وهكذا، تمت العملية رغم جميع الظروف ليتم اكتشاف فئة عريضة صامتة راغبة في تغيير الوضع القائم نظراً لرتابة الحراك السياسي في الأشهر الأخيرة وانقسامه وعجزه عن تقديم من يمثله أو الوقوف وراء مترشح توافقي إذ سجل المتابع باندهاش عجز شخصيات تُحسب على الحراك عن تجميع النصاب القانوني لاستمارات الترشح، كما وقع للأستاذ الجامعي، فارس مسدود، والإعلامي، سليمان بخليلي، اللذين برزا عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، ومع ذلك لم يظفرا بالنصاب القانوني لعدد الاستمارات المطلوبة والمحددة قانونياً بخمسين ألف استمارة في 25 ولاية. في الوقت الذي سجلنا فيه انسحاب شخصيات من السياق مثل الدكتور أحمد بن نعمان دون أي تبرير من طرفه.

وقد جاءت الاستمارات التي تم تجميعها والتي أعلنت عنها السلطة الوطنية للانتخابات والمجلس الدستوري كما يلي:  
عدد الاستمارات الصحيحة لكل مترشح

اسم المترشح	عدد الاستمارات الموقّعة
عبد المجيد تبون	104826
عبد القادر بن قرينة	83342
علي بن فليس	81295
عبد العزيز بلعيد	77239
عز الدين ميهوبي	65743

## في أجواء الانتخابات وقراءة للتناج

جرت الانتخابات في ظل انقسام حاد بين الجزائريين، بين مؤيد ومعارض لإجرائها، وصل إلى حدّ التخوين المتبادل، بل واستعمال العنف من طرف البعض لإفشال الانتخابات؛ حيث تم حرق مركز السلطة الوطنية للانتخابات بولاية البويرة (وسط)، وإلغاء الانتخابات في ولايتي بجاية وتيزي أوزو بمنطقة القبائل (وسط)، بعد تعذر إجرائها، وتزايد المظاهرات المعارضة لتنظيم الانتخابات بعدة مدن بينها العاصمة الجزائر.

لكن إذا تمت المقارنة بين نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بأخر رئاسيات أُجريت في 2014، والتي بلغت نسبتها 51.7 بالمئة، يلاحظ أن الفارق يصل لنحو 12 بالمئة، وهي النسبة التي يمكن أن تنسب إلى المقاطعين أو أصحاب الأوراق الملغاة.

طبعت الانتخابات الرئاسية هذه المرة المشاهد التالية:

- حملات انتخابية باهتة تفتقر إلى أي عنصر من عناصر الجذب والاستقطاب.
- غياب للبوصلية وعدم القدرة على التنبؤ بمن سيكون ساكن قصر المرادية.
- أغلب الحملات والتجمعات جرت تحت حماية مشددة من مؤسسة الأمن والجيش مع غياب عناصر الحشد الذي كانت تعرفه الجزائر في المواعيد السابقة.
- المرافقة للصيقة من مؤسسة الجيش لجميع التحركات السياسية بسبب الإعلانات المستمرة لقائد الأركان قائد صالح - الذي توفي بتاريخ 23 ديسمبر/كانون الأول 2019- أي بعد خطاب القسم الذي أداه الرئيس تبون بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول، والذي أصدر في خطاب ناري سبق الانتخابات بأسبوعين تهديدًا لكل من تسوّّل له نفسه تعكير أجواء الانتخابات أو المساس بالعملية الانتخابية، كما سبق موعد الانتخابات زيارة الفريق، أحمد قائد صالح، لقيادة الدرك الوطني، بتاريخ الاثنين 9 ديسمبر/كانون الأول -أي قبل موعد الانتخابات بثلاثة أيام- وتلاوة بيان قيادة الأركان متضمنًا إشارات قوية في هذا الاتجاه من أهم ما جاء فيها: "إن الانتخابات الرئاسية المقبلة هي التي سترسم معالم الدولة الجزائرية الجديدة التي طالما تطلعت إليها أجيال المستقبل بعيدًا عن كل أشكال المغالطات والتضليل والأكاذيب التي تسوّق لها بعض الأطراف المتربصة بأمن الجزائر وسكينة شعبها"، ويضيف البيان "أن قائد الأركان يؤكد على التقيد بالتعليمات ضد كل من تسول له نفسه عرقلة الانتخابات أو منع المواطنين من أداء واجبهم الانتخابي".
- محاولة توظيف خطاب ديماغوجي من طرف أغلب المترشحين بمحاولة العزف على استقلالية القرار، وتوظيف خطاب سياسي ضد فرنسا والعناصر التابعة لها لغرض تأجيج الحس الوطني الشعبي، وهي حيلة تسويقية لم تنطو على الكثيرين لمعرفة الضمير الجمعي الجزائري لعمق وتشعب العلاقة الجزائرية-الفرنسية؛ إذ إن هذا الخطاب لم يعد ينطلي على العامة على اعتبار أن أغلب المسؤولين ورجال الأعمال من مزدوجي الجنسية ناهيك عن عشرات الآلاف من الحاصلين على الإقامة الدائمة وملايين المهاجرين المقيمين بفرنسا.
- استمرار رئيس الدولة السابق، عبد القادر بن صالح، في أداء مهامه واستصدار عشرات المراسيم الرئاسية لتهدئة الأجواء لعل آخرها مرسوم الجماعات المحلية والإقليمية والذي منح بعض الولايات المنتدبة صفة المحافظة كاملة الصلاحيات.
- المناظرة التلفزيونية التي أجريت قبل انطلاق أيام الصمت الانتخابي بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول 2019، جاءت أشبه ما تكون بالحصّة المتلفزة التي تطرح نفس الأسئلة على المترشحين الخمسة بشكل يفتقر إلى أي عنصر من عناصر خلق الفروق بين المترشحين لكن هذه التجربة تبقى مهمة لأنها تمت تحت إشراف السلطة الوطنية للانتخابات.
- من غير أصوات الحراك التي تصدر كل جمعة والتي حَفَّت بريقها في أغلب الولايات باستثناء العاصمة وما جاورها، ظهرت الأصوات الحزبية باهتة لا تمتلك رؤية واضحة بل إن المترشحين المحسوبين على المعارضة لم يقدموا رؤيتهم النقدية الكافية للعملية الانتخابية بعد استكمالها رغم تهديد بعضهم بكون التزوير سيكون حالة حتمية في حالة عدم وجود دور ثانٍ للانتخابات لكن الذي حدث هو أن دعاة هذا الاتجاه ركزوا على الصمت.

عندما ترشح عبد المجيد تبون، مستقلًا، وهو العضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني، صاحب الأغلبية البرلمانية، توجهت الأصابع نحوه باعتباره مرشح السلطة، لكن الأمر اختلف بعد ذلك، فقد تعرض تبون، خلال الحملة الانتخابية، لعدة ضربات سياسية، أوحى للناس بأن أجنحة مؤثرة في السلطة لا تريده رئيسًا، أولها: استقالة مدير حملته الانتخابية، الدبلوماسي المخضرم، عبد الله باعلي، تلاها تعرضه لهجوم عنيف من شبكة إعلامية محسوبة على دوائر في الحكم. كما أن موقفه القوي بشأن محاربة الفساد، زاد في شعبيته، خاصة أنه قدّم نفسه كأحد ضحايا لوبيات المال الفاسد عندما أُقيل من رئاسة الوزراء في 2017، قبل أن يُتم ثلاثة أشهر فقط في هذا المنصب، بالإضافة إلى أن رده الواصل بقدرته على استرجاع المال المنهوب

من البنوك الأجنبية، خلال المناظرة الرئاسية، رفع أسهمه لدى الرأي العام، خاصة أن بعض منافسيه لم يكونوا حاسمين في هذه المسألة(4).

ويبدو واضحاً أن قطاعاً من الجزائريين يرى أن الأزمة السياسية طالته، وأن الانتخابات الرئاسية يمكن أن تكون خطوة في اتجاه حلها؛ وخصوصاً أن الانتخابات ألغيت مرتين متتاليتين منذ إقالة بوتفليقة. لذلك بدا أن خطاب السلطة القائل بأن الوضع الدقيق الذي تعرفه البلاد، داخلياً وخارجياً، لا يحتمل إلغاء الانتخابات الرئاسية للمرة الثالثة في مدة تقل عن تسعة أشهر، قد أفتع جزءاً مهماً من الجزائريين بالمشاركة(5).

لقد أظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية أن الممتنعين يشكّلون أكبر حزب هم وحزب الأوراق الملغاة من الراضين للعملية السياسية، كما بيّنت النتائج تفكك الأحزاب السياسية العتيدة وبروز أزمات كبيرة ترتبط بعدم قدرة أي من المترشحين على زيارة بعض مناطق الجزائر وإجراء حملات انتخابية مفتوحة ودون حماية الجيش. لقد جاءت نتائج الانتخابات وفق إعلان المجلس الدستوري كما يلي:

### الجدول رقم 1

نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2019

اسم المرشح	الحزب	المعلنة من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات		المعلنة من قبل المجلس الدستوري (نتائج نهائية)	
		نسبة أصوات الناخبين	عدد الأصوات	نسبة أصوات الناخبين	عدد الأصوات
عبد المجيد تبون	مرشح حر	58.15%	4,945,116	58.13%	4,947,523
عبد القادر بن قرينة	حركة البناء الوطني	17.38%	1,477,735	17.37%	1,477,836
علي بن فليس	طلانغ الحريات	10.55%	896,934	10.55%	897,831
عز الدين ميهوبي	التجمع الوطني الديمقراطي	7.26%	617,753	7.28%	619,225
عبد العزيز بلعيد	جبهة المستقبل	6.66%	566,808	6.67%	568,000
المجموع: الأصوات المعبر عنها		100%	8,504,346	100%	8,510,415

### الجدول رقم (2)

الهيئة الناخبة				
انتخابات 2019	مسجلون	مصوّتون	أصوات معبر عنها	أصوات ملغاة
24474161	9747804	8504346	1243458	

### الجدول رقم (3)

النتائج النهائية العامة للاقتراع (بما فيها المواطنين المقيمون في الخارج):

24.464.161	الناخبون المسجلون
9.755.340	الناخبون المصوّتون

نسبة المشاركة	39.88%
الأصوات الملغاة	1.244.925
الأصوات المعبر عنها	8.510.415

## هندسة المستقبل الدستوري ومسألة الأخلاق السياسية في الجزائر

في خطابه الكثيرة، كان تبون يردد سواء في حملته الانتخابية أو في خطاب القسم الذي أداه والذي جاء منسجماً مع خطابه السابقة، والذي جاء بلغة لم يعهدها الجزائريون، فهو أول رئيس يتخلى عن تسمية "فخامة الرئيس"، وهو أول رئيس يطلب النقد والتقويم إن أخطأ. وبلغة بسيطة، أرسل تبون رسائل طمأنة لعموم المواطنين سواء الذين انتخبوه أو الذين امتنعوا أو الذين عارضوا بشراسة العملية الانتخابية ومارسوا عنفاً مادياً أو رمزياً تجاه الداعمين للحملة والعملية الانتخابية.

ولعل هذا ما يبرر اختياره لشخصيات محسوبة على الحراك في شفه الراديكالي لتقلد مناصب وزارية في الوقت الذي تعالت فيه أصوات من الداعمين للانتخابات إلى ضرورة إنصافهم باعتبارهم يمتلكون شرعية الأصبع الأزرق وهي تسمية على الذين دافعوا ودعموا إجراء العملية الانتخابية.

ليست الأزمة في مشكلة بناء دستور بل المشكلة هيكلية عميقة ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي تشكل عبر عقود من تشابك مصالح يختلط فيها العسكري بالمدني والمال الفاسد بالسياسي الذي اشترى مقعده الانتخابي بتواطؤ من الإدارة العمومية ممثلة في ولاية الجمهورية الذين شكّلوا على الدوام أداة للعصابة، فكثير من ولاية الجمهورية تحولوا عبر علاقات زبونية إلى وزراء في عهد حكومات بوتفليقة السابقة.

إن انسحاب المواطنين كليةً خلال عقود من الحياة السياسية جعلت المشهد السياسي ساحة موبوءة للجهات فوق الدستورية التي تجسدت في حكم السعيد بوتفليقة، الأخ الأصغر لبوتفليقة وزبانيته، لكن هذا الكمون الستاتيكي لم يكن إلا رماداً تختبئ تحته نار لجيل جديد لا يؤمن بالمسلّمات السابقة ولا تخيفه العشرية السوداء، جيل تجاوز في ثقافته حدود جغرافيا الوطنية لذلك شكّل هذا الجيل العشريني العمود الفقري للحراك، لكن المشكلة الأكبر تبقى تتمثل في جزئيتين: استمرارية الحراك بشكل يؤسس لعقد اجتماعي جديد وديمقراطية ناشئة وأخلاقية، والجزئية الثانية هي: من يمثل الحراك ويتفاوض مع النظام في ظل تنامي شخصيات طفيلية ركبت الحراك لأشهر وبمعارضة راديكالية وجدت نفسها تتقلد مناصب وزارية وإدارية سامية في ظل حكم تبون وهو ما جعل كثيراً من قيادات الحراك يعتبرون التحاق هذه الشخصيات بمنزلة طعنة في الظهر في الوقت الذي يرى مؤيدو تبون في ذلك قدرة فائقة من النظام لاخترق الحراك وتشنيت صفوفه وإدخاله في تناقضات كان يدّعي محاربتها؟ ويمكن بهذا الصدد التساؤل: هل كان القائد صالح، عليه رحمة الله، سيرتضي الجلوس في حكومة ربع أعضائها من المعارضين الشرسين له ومن المسوّقين لخطاب شعبي حول مدينة الدولة في الوقت الذي كان يفترض أن يكون فيه في منصب نائب وزير الدفاع وقائد الأركان لو بقي على قيد الحياة؟

لا قيمة لأي تعديل دستوري إذا تم تصميمه على مفاصل الفائز بل سيتحول إلى لفافة قماش تقضي على هيئته القانونية وسموه. النظام السياسي بحاجة إلى أن يدرك أن الجزائر ليست العاصمة فقط فكثير من ساكني بقية المحافظات يراودهم الشك بأنهم أجزاء منسية من الوطن فهم مغيبون إلى حد كبير في التعيينات الوزارية وفي المناصب الدبلوماسية والسيادية المهمة وهو ما سيطرح مستقبلاً مشكلة هوية النظام ومشكلة الانتماء، وقد بدأت تبرز في الآونة الأخيرة المناداة بإنصاف المناطق الداخلية



في المجال التنموي والاقتصادي وشمل النقاش المجال السياسي والدبلوماسي نظرًا لإهمال السلطة السياسية لهذه المناطق عبر عقود متتالية.

إن أخلقة الحياة السياسية لا يمكن أن تستمر إلا في ظل استمرارية المحاكمات العادلة وإقالة جميع الولاة الذين عملوا في ظل بوتفليقة والذين شكّلوا يد العصاة التي تمارس البطش وهؤلاء لا يزال بعضهم في صناعة القرار، كما أن رجال الأعمال الوهميين الذين استفادوا من قروض خيالية بحاجة إلى متابعتهم القضائية بشكل يعيد الطمأنينة للمواطنين.

إن مؤسسة الرئاسة أمام فرصة تاريخية للانفتاح الحقيقي على إحداث طفرة نوعية في الإدارة العمومية والمؤسسات والجامعات بإعطاء دفعة جديدة من الدماء النقية الشبابية النظيفة لإعطاء مصداقية لوعودها الانتخابية ولخطاب القسم الذي استمر لأكثر من 40 دقيقة فصل فيه الكثير من القضايا المصيرية إذ تعهد بالقضاء على الفساد المالي لضمان تنمية عادلة. إنها اللحظة تاريخية أي "الحظة الأيدي النظيفة" التي يمكنها أن تنفذ النظام وتقضي تدريجيًا على الدولة العميقة وإلا فإن المشهد الحالي سيكون أقرب لمسرحية سمجة معلومة الفصول والنهايات.

في بناء المؤسسات يجب الاشتغال على محورين: المحور الأول: يتمثل في إعادة بناء وهيكل الدولة وذلك بمراجعة مبدئين مؤسسين للدولة الوطنية؛ مبدأ مركزية السلطة ضمن نظام تمثيلي متركز في مقام أول ثم مبدأ فصل السلطات في مقام ثان، أما عن مراجعة مبدأ مركزية السلطة فيهدف إلى استبدال فكرة الدولة ذات المركز الواحد إلى دولة متعددة المراكز polycentrique بفعل الاعتراف بوجود واستقلالية هيكل جهوية ومحلية تتيح توسيع دائرة تمثيل الجسم الانتخابي داخل هيكل الدولة كما تمكّن من معالجة قضايا الشأن العام في أقرب مستوى للمواطن الفعلي المستقر في وضعه الاجتماعي والاقتصادي والمجالي. أما المبدأ الثاني فإنه يتعلق بضرورة أن تكون ضمانات وشروط الحكامة المذكورة متبوعة ومحصنة بآليات رقابية على الأعمال القانونية والسياسية يمكن تفرعها إلى آليات سياسية تهدف إلى تثبيت وتدعيم السلطة الرقابية للشعب صاحب السيادة يمارسها بشكل مباشر أو عن طريق نوابه في البرلمان وبقية الهياكل التمثيلية الجهوية والمحلية. وعليه، فإن عرض الدستور بهذا المقام على الاستفتاء عملية مهمة تعطيه قوة دستورية دون تمريره على الفحص البرلماني في ظل حديث عن شلل الأداء البرلماني وفساد أغلب النواب واختطاف الدور التشريعي كليةً من طرف المؤسسات التنفيذية(5).

\*بوحنية قوي، بروفيسور بوحنية قوي، باحث وكاتب جزائري.

## مراجع

- (1) حول الهندسة السياسية والمؤسسية يطالع: Morlino Leonardo, Architectures constitutionnelles et politiques démocratiques en Europe de l'Est. In: Revue française de science politique, 50e année, n°4-5, 2000, p. 679
- (2) Jump up to: a b Political Engineering: The Design of Institutions, Dr. Jeffrey R. Lax, Department of Politics, New York University
- (3) Reilly, B., 1997. Preferential voting and political engineering: A comparative study. Journal of Commonwealth & Comparative Politics, 35(1), pp.1-19.
- (4) حول بناء الدساتير، يطالع، وينلاك واهيو، دليل عملي لبناء الدساتير، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، النرويج 2011.
- (5) لقد دقّ خبراء في الجباية ناقوس الخطر، للاقتصاد الجزائري، الذي نهشه التهرب الضريبي، حيث تشير أرقام رسمية إلى ما ينيف عن 11 ألف مليار سنتيم، كجباية غير محصلة تراكمت على مدار سنوات. وتقول أرقام مصلحة الجمارك: إنه من بين 11 ألف مليار سنتيم، يوجد 4500 مليار سنتيم فقط، قابلة للتحويل في حين ستفقد الخزينة العمومية 6500 مليار غير قابلة للتحويل نتيجة عن الغش الضريبي و عدة عوامل أخرى. تقضي الظاهرة واتساع رقعتها بعود بالأساس -وفق أهل الاختصاص- لضعف إدارة الضرائب وفقدانها لميكانيزمات وآليات كفلتها بدعم عمل فرقها الميدانية؛ مما جعل أداءها هزيلًا لتسجيل أرقام تحصيل هزيلة راوحت 11 في المئة. أرقام مهولة عن التهرب الضريبي وخبراء يطالبون بإعادة الهيئة للجهاز الجبائي.
- انظر: أرقام مهولة عن التهرب الضريبي وخبراء يطالبون بإعادة الهيئة للجهاز الضريبي، موقع البلاد نت، 17 يناير/كانون الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2020).
- <https://www.elbilad.net/article/detail?id=103642>
- (4) فنشيززو روجيرو، المافيات كمثالثات للحكومة: من يحكم العالم؟، فرصة الفكر العربي، 2017، ص: 264.
- (5) سعاد موسى سلامي، الحكامة المواطنة استحقاق لثورة المواطنة وهران الانتقال الديمقراطي، في أحمد السوسي: في الثورة والانتقال والتأسيس، مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2013، ص 240-241.